

Distr.: General
13 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من حركة مونديا لالدولية للأمهات، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170113 170113 12-63827X (A)



بيان

حركة موندريال الدولية للأممهات (الحركة العالمية للأممهات سابقا)،

ترحب بزيادة الوعي والانشغال بجميع أشكال العنف المرتكبة ضد النساء في جميع أنحاء العالم،

وتؤكد من جديد أهمية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يطالب بمشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل من أجل تحقيق السلام والأمن، والقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي يتصدى للعنف الجنسي في مناطق النزاع وما بعد النزاع،

وتعرب عن تقديرها للعديد من القرارات التي اتخذها المجلس كذلك لمنع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه في جميع البلدان، في زمن السلم أو في زمن الحرب، باتباع نهج أكثر شمولاً،

وترحب وتعترف بالتقدم المحرز في وضع القواعد والمعايير الدولية، والاتفاقات القانونية والسياسية، على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء، التي توضح واجبات الدول في القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيها، وبالتنفيذ والتقدم الواضحين على الصعيد الوطني في بلدان عديدة.

ومع ذلك،

تعرب عن بالغ قلقها لأن دولا عديدة لا تزال تنتهك هذه الاتفاقات الملزمة نتيجة تفشي العنف الطاحن ضد النساء والفتيات في مناطق النزاع، كما يتضح من الشهادة المباشرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية:

سارة، ١٨ سنة، اختطفت وعذبت واغتصب من قبل الميليشيات. وهي من المخطوبات لأنه تم إطلاق سراحها. وهي واحدة من بين آلاف الفتيات، وهي أكبر سنا من معظمهن. إنه أمر وحشي، أمر فظيع، وهذا ما يحدث كل يوم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن الأسوأ آت. فمن ضحايا إلى منبذات، الخطوة صغيرة جدا. فليس لدى النساء المعتصبات مكان يلجأن إليه، ولا مكان يحصلن فيه على الرعاية الطبية. فهن مستبعدات من نفس المجتمعات المحلية التي ينتمين إليها. وسارة ليست استثناء من القاعدة.

في كيلا سيكو، وهو مشروع تحت مظلة منظمة "إلى الأمام أيها الأطفال"، نحاول إصلاح ما فسد ومنح بداية جديدة من خلال توفير التدريب والعمل والدخل في بيئة آمنة تعين على التعافي. وفي صفوف الفتيات والنساء اللاتي عانين من أشكال الابتزاز المختلفة،

تتوفر لكل منهن فرصة للعودة إلى الإحساس بكرامتهن واستعادة تلك الكرامة. وطالما يسمح للإفلات من العقاب والفوضى بالاستمرار، فلن تشعر أي امرأة بالأمان. والأمن وإنفاذ القانون هما السبيل الوحيد لفرض السلام.

وتشعر حركة مونديال الدولية للأمهات بقلق بالغ إزاء تفشي العنف ضد المرأة عموماً. فعلى الصعيد العالمي، تتعرض امرأة من أصل كل ثلاث نساء للضرب أو الاعتداء الجنسي أو غيره من أشكال العنف، وعادة ما يكون ذلك من قبل شخص قريب منها، على الأقل مرة واحدة في حياتها. ويعتبر البعض تقارير العنف المنزلي، الآخذة في التزايد، دليلاً على إحراز التقدم، ونتيجة لسياسات أكثر فعالية لحماية المرأة. فالنساء يشعرن بأنهن أقوى وبأنهن يتمتعن بالحماية؛ وبالتالي يصبحن قادرات على الإبلاغ عن سوء المعاملة. ولكن هذا يشير إلى الحقيقة الصارخة التي يواجهها العديد من النساء والفتيات والأمهات.

وتشدد حركة مونديال الدولية للأمهات بقوة على أن مصطلح "العنف المنزلي" هو تناقض لفظي لا يطاق. وتعريف لفظة "المنزلي" هو تعريف "مكرس لحياة المنزل المتصلة بالشؤون الداخلية للمنزل". فهل من الممكن أن يقبل أي مجتمع أو حضارة أن تلطخ الحياة المنزلية للمواطنين بالعنف؟ وهل يمكن لأي أم أو امرأة أن تقبل أن يساء إليها وتنتهك حرمتها في عقر دارها، وفي كثير من الأحيان أمام أطفالها؟ وهل يعقل تعريض الأطفال، وهم أجيال المستقبل، لهذا الضرر الهائل الذي يمثله العنف، فهم لا يشهدونه فحسب بل كثيراً ما يمارس ضدهم؟

وتدين حركة مونديال الدولية للأمهات عدم القدرة على وضع سياسات "عدم التسامح على الإطلاق" إزاء ما يعتبر واحدة من أكثر الجرائم التي عرفتها البشرية شناعة، ألا وهي إيذاء النساء والفتيات. وفي جميع أنحاء العالم يواصل المسيئون والمغتصبون ارتكاب جرائم مخزية في ظل الإفلات من العقاب. ولا يمكن لأي دين أو انتماء سياسي أو مجتمع أبوي أو ممارسة ثقافية أن يبرر هذه الآفة. وماذا يمكن أن يكون أكثر تدميراً للعائلة أو المجتمع المحلي أو المجتمع أو البشرية من أن تكون نساؤها مغتصابات أو مدمرات نفسياً؟ وما تأثير ذلك على أطفالهن الحاليين الذين هم أيضاً عرضة لخطر الإيذاء أو لأطفالهن الأبرياء غير المرغوب فيهم الذين يتحملون إلى الأبد وطأة هذه الجريمة البشعة؟

وتلاحظ حركة مونديال الدولية للأمهات أن مجرد الحاجة إلى معالجة "العنف ضد النساء والفتيات" على وجه التحديد يؤكد مدى استمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين في القرن الحادي والعشرين.

وتؤكد حركة موندريال الدولية للأمهات من جديد أن النساء هن المسؤولات عن منح الحياة، والمقدمات الرئيسيات للرعاية، ومربيات الأجيال المقبلة، وراعات مجتمعاتنا، وتعيد التأكيد على أهمية مساهمتهم في جعل العالم أكثر أمنا.

ولذلك فإننا:

نطالب بتنفيذ وتعزيز التدابير القانونية الرامية إلى وقف استخدام العنف ضد المرأة في أوقات الحرب، وخصوصا استخدام الاغتصاب كسلاح في الحرب؛

ونطلب من صناع القرار تكثيف جهودهم من أجل منع العنف والقضاء عليه بجميع الوسائل، كاتخاذ الإجراءات، والإنفاذ، والعمل الدؤوب لتحقيق الأغراض السياسية. ويجب زيادة الجهود المبذولة إلى حد كبير من أجل تعزيز الآليات التي تفضي إلى منع العنف ضد المرأة وكبحه والتعافي من آثاره، وذلك في أوقات السلم وأوقات الحرب على حد سواء؛

ونحث بشدة صناع القرار والسياسيين كافة أن يتذكروا شخصا:

- أن "النساء ضحايا الاعتداء"، يمكن أن يكونوا أمهاتهم وأخواتهم وشريكاتهم ومناجات الحياة لأطفالهم؛

- أن النساء يشكلن نصف سكان العالم ولهن الحق في الحصول على الاحترام والتقدير؛

ونحث بقوة جميع صناع القرار والسياسيين على قياس العواقب والآثار التي قد تكون مدمرة لإيذاء ذوي القربى من نسائهم على مستقبل مجتمعاتهم وأخذها جديا في الاعتبار؛

ونسأل ما هي دروس الحياة والقيم والنماذج التي سينمو الأطفال الصغار والضعفاء في ظلها والتي سيطبقونها بدورهم خلال حياتهم كبالغين؟

ونطلب بشدة من واضعي السياسات والحكومات ألا يستخدموا فقط وبشكل أساسي الأرقام الاقتصادية قصيرة الأجل القابلة للقياس، بل أن يلجأوا إلى طرق للقياس تكون طويلة الأجل ومستدامة في تقييم التنمية في بلدانهم ورفاه السكان؛

ونطلب من صناع القرار الاعتراف بدور المرأة، ولا سيما الأم، في تنمية ثقافة السلام واللاعنف، ودعم دورها داخل الأسرة والمجتمع ومساهمتها في بناء السلام في البلدان بعد انتهاء النزاع. وفي دراسة استقصائية أجريت مؤخرا على الأمهات في ١٦ دولة أوروبية، تم التأكيد على أن غياب العنف والعلاقات السليمة داخل الأسرة هما من أهم العوامل التي تسهم في رفاه الأمهات وعائلاتهن. وعندما طلب من المحييات على الاستبيان التصويت على

قائمة من العوامل التي يمكن أن تسهم في تحسين رفاه الأمهات، قالت معظم المجلات أن من المهم للغاية "عدم وجود العنف في الأسرة" (٨٩ في المائة). ومكافحة العنف ضد المرأة ضروري لرفاه الأسرة، التي تشكل اللبنة الأساسية للمجتمع؛ ونحث صانعي السياسات على قياس أهمية تعميم الشؤون المتعلقة بالأسرة في السياسات من أجل حماية الأسر من الفقر والتوتر المرتبط بالعنف.
